

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٧٣

بتشكيل لجنة تعويضات الحرب

رئيس الجمهورية

بعد لاطلاع على الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - تشكيل لجنة تسمى " لجنة تعويضات الحرب " على النحو الآتي :

(١) وزير الدولة للتخطيط .

(٢) وزير الدولة لأمانه الحكم المحلي والمنظمات الشعبية .

(٣) محافظ بورسعيد .

(٤) محافظ الإسماعيلية .

(٥) محافظ السويس .

(٦) محافظ سيناء .

(٧) رئيس هيئة قناة السويس أو نائبة .

(٨) مساعد أول وزير الداخلية .

(٩) مساعد وزير الحربية .

(١٠) وكلاء أول أو وكلاء الوزارات التالية :

وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، (مقرر اللجنة) .

وزارة الشؤون الاجتماعية

وزارة الري .

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .

وزارة استصلاح الأراضي .

وزارة الإسكان والتشييد .

وزارة البترول والثروة المعدنية .

وزارة الصناعة .

وزارة الكهرباء

وزارة النقل .

ولنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية
ننضم بقرار منه إلى عضوية اللجنة محافظ أية محافظة تتضرر من آثار الحرب

مادة ٢ - تباشر لجنة تعويضات الحرب الاختصاصات التالية :

(١) حصر الأضرار وتحديد مفهومها من حيث طبيعتها ونوعها

وتوصيف كل نوع منها وتقدير التعويضات .

(ب) تحديد القطاعات التي تشملها الحصر .

(ج) وضع القواعد والتعليمات التي يجب اتباعها عند حصر هذه الأضرار

وكذا النماذج الموحدة التي تفرغ بها البيانات .

(د) تحديد طريقة تجميع هذه البيانات بما يكفل توحيد الأسلوب .

(هـ) تحديد مواعيد تقديم هذه البيانات والمدد التي يجب تقديم البيانات

عنها .

(و) مراجعة ومتابعة البيانات الواردة والتأكد من مطابقتها للقواعد

والأسس الموضوعية وتفرغها في كشوف شجعة على مستوى الدولة

تمهيدا للعرض على مجلس الوزراء .

مادة ٣ - لجنة الاتصال بمن تراه من الجهات المختصة للحصول

على البيانات والمعلومات اللازمة، ولما أن تطلع على كافة المستندات والأوراق

التي تبصر تحقيق أغراضها، كما يجوز لها أن تشكل بلجانا فرعية في المحافظات .

وعلى جميع الجهات المختصة تسجيل مهمة اللجنة في هذا الشأن والالتزام

بالمواعيد التي تحددها .

مادة ٤ - تتبع اللجنة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد

والتجارة الخارجية وتعرض عليه جميع أعمالها .

مادة ٥ - يراعى في مباشرة اللجنة لأعمالها السرية التامة ولايسمح

بتداول وثائقها والاطلاع عليها لغير المختصين .

مادة ٦ - لجنة الاستعانة بأمانة فنية وإدارية لتحضير أعمالها ويصدر

بتشكيلها قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد

والتجارة الخارجية .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ

صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٩٣ (٢٦ أبريل سنة ١٩٧٣)

أنور السادات